مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٥٠

الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا /السيدة نابيسا – نقاكولا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيدة رودريغوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليين اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هانا تيتيه الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وتنضم إلينا السيدة تيتيه والسيدة محمد من جيبوتي عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أُلفت نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/759 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيتيه.

السيدة تيتيه (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لرئيسة مجلس الأمن على عقدها هذه الجلسة المهمة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وأود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن وزملاءهم في مجلس السلم والأمن الأفريقي على نجاح الاجتماعات السنوية المشتركة بين المجلسين، المعقودة في أديس أبابا في الأسبوع الماضي. وقد دل الطابع البناء للمناقشات على الالتزام القوي من جانب أعضاء المجلسين بالتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا في ظل التعاون والشراكة الوثيقين، وبروح من الاحترام المتبادل والتضامن.

ومعروض على مجس الأمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759). وكما أتيحت لي الفرصة لأذكر في أديس أبابا الأسبوع الماضي، فإن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لا تزال تتعزز. وقد أشار الأمين العام في خطابه الذي أدلى به أمام مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير إلى حدوث قفزة كبيرة في جهودنا المشتركة في مجال التعاون الاستراتيجي. ويغدو تعاوننا على معالجة قضايا السلام والأمن في القارة أكثر منهجية وقابلية للتنبؤ. ويعترف الطرفان كلاهما بأن التهديدات المعاصرة للسلام والأمن في أفريقيا معقدة ومترابطة وأن أثرها عميق لدرجة تجعل من المستحيل لأي من المنظمتين حلها بدون التعاون مع المنظمة الأخرى. وكل منا يعترف بمواطن القوة النسبية للآخر ومزاياه المقارنة، ويستفيد منها في السعي لتحقيق هدف مشترك هو تحقيق السلام والأمن والتنمية الجماعية.

وتعاوننا في مدغشقر مثال جيد في هذا الصدد. فقد سمح التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشركاء آخرين، بقيادة الاتحاد الأفريقي،

بالحيلولة دون تفاقم الأزمة السياسية. ويسر التعاون السلمي إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية يومي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كما يسر عملية الانتقال السياسي السلمي التي أعقبت ذلك في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبالمثل فقد أدت جهودنا المشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في ٦ شباط/فبراير، الأمر الذي أسفر انخفاض كبير في حوادث العنف، وعن إعادة البناء التدريجية للهياكل الأمنية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية. ويظل المفوض شرقي من الاتحاد الأفريقي ووكيل الأمين العام لاكروا يتعاونان بنشاط على دعم تنفيذ الاتفاق والتأكيد على آثار الانتهاكات، بسبل منها القيام بزيارة مشتركة في وقت سابق من هذا الشهر. ويكتسي هذا التعاون أيضا أهمية خاصة في سياق الانتخابات المقبلة المقرر عقدها في عام ٢٠٢٠.

وكذلك أسفرت الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن تطورات إيجابية في السودان. وهناك تصميم على المضي قدما في تنفيذ الإعلان الدستوري المؤرخ ١٧ آب/أغسطس، والاتفاق المنظم للانتقال. وأوضحت الحكومة الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء عبد الله آدم حمدوك، التي أدت اليمين في ٨ أيلول/سبتمبر، أولوياتها، مع التركيز بشكل أساسي على تحقيق السلام الدائم والشامل في جميع أنحاء السودان، وعلى حاجة البلد الماسة إلى الانتعاش الاقتصادي. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، وقع الطرفان إعلان جوبا بشأن إجراءات بناء الثقة والاستعداد للتفاوض، الذي هو اتفاق لبناء الثقة وخريطة طريق من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

ومن ناحية ثانية، لا تزال هناك تحديات كبيرة، تدعونا إلى تعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، والعمل بشكل متضافر من أجل التصدي للتحديات التي ما زلنا نواجهها. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، لا نزال نواجه تحديات تتعلق بالسلام والأمن الدائمين في القارة، وهي ناجمة عن الاستبعاد والتمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وضعف مؤسسات الحكم، وفي بعض الحالات سوء إدارة القطاع العام، بما في ذلك ما يتصل بهيئات إدارة الانتخابات، والتحديات المتعلقة بالانتخابات المطعون فيها حيث تكتنف الشكوك العملية الانتخابية.

ولا يزال احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتحديات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، والإدارة المنصفة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الآثار السلبية لتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، من الأمور التي تشكل تحديات لنا في القارة. وفيما يتعلق بتغير المناخ على وجه الخصوص، فإننا نشهد أثره في القارة التي تتعرض بشكل جلي للفيضانات والأعاصير والأزمات الإنسانية الناجمة عن ذلك. وتتفاقم نقاط الضعف هذه جراء التدخل الخارجي، والنزاعات التي تنشُب بالوكالة، والتطرف العنيف، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والفساد، وغياب سلطة الدولة الفعالة في أجزاء كبيرة من القارة.

وثمة قلق شديد إزاء الحالة في جنوب السودان على نحو ما شاهده أعضاء المجلس في جوبا في الأسبوع الماضي، ومن خلال مداولاتهم مع أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. إن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان متأخر عن النقاط المرجعية والجداول الزمنية المتفق عليها، كما لا يزال بطء التقدم المحرز في تنفيذ المهام السابقة للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية، والقرار الذي لم يبت فيه بعد بشأن تسوية عدد الدول والحدود، على سبيل المثال، أمرا يهدد تنفيذ أحكام اتفاق السلام المنشط.

وحسبما أكده أعضاء المجلس الذين كانوا في أديس أبابا في الأسبوع الماضي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على الموعد النهائي في ١٢ تشرين

الثاني/نوفمبر لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها – على النحو الذي اتفقت عليه الأطراف من قبل، وأقرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، واحترام ذلك الموعد، لتجب انهيار عملية السلام. ويحدونا الأمل في أن يتم الحفاظ على الزخم لمعالجة المسائل المعلقة وإعادة جنوب السودان إلى الطريق المؤدية إلى السلام والاستقرار. وسيكون الاهتمام الوثيق والمتابعة من جانب الهيئة الحكومية الدولية، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أمرا مهما في هذا الصدد.

ولا يزال التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء يشكل تحديا؛ بيد أن ذلك أمر بالغ الأهمية من أجل إحراز تقدم بشأن الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية. ونحن ندرك أنه، لتحقيق ولاية عامة وإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١ يجب على الحكومة الاتحادية والهيئة التشريعية الوفاء بالتزاماتهما باعتماد القانون الانتخابي بحلول كانون الأول/ديسمبر، واستكمال الاستعراض الدستوري بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، واعتماد الدستور الاتحادي المعدل الذي ينشئ المحكمة الدستورية ولجنة الخدمات القضائية، ومواصلة عملية المصالحة الوطنية، وكفالة مشاركة جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء، في صنع القرارات السياسية. وفي منتدى الشراكة المعني بالصومال الذي اختُتم مؤخرا في مقديشو، وافق الشركاء الدوليون على إطار للمساءلة المتبادلة من أجل تضييق نطاق تركيزهم المشترك على المجالات ذات الأولوية بهدف تحقيق النواتج الرئيسية ذات الأولوية قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ولا تزال الحالة في ليبيا تثير قلق الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتستمر الأعمال العسكرية والتصريحات المؤججة للمشاعر في التصاعد، كما أن الظروف على أرض الواقع لا تفضي إلى حوار مباشر بين الأطراف. ولا يزال ما يقدر بـ ١٣٥ ٠٠٠ شخص في مناطق الخط الأمامي مباشرة، كما أن أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ شخص موجودون في مناطق متضررة بشكل مباشر من النزاع، بمن فيهم المهاجرون، وبعضهم محتجز في ظروف غير إنسانية في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى الشواغل التي أعرب عنها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي، بما في ذلك ما يتعلق بالانتهاكات المستمرة للحظر المفروض على الأسلحة، مما يزيد من حدة الأزمة، ويزيد من تقويض السلامة الإقليمية لليبيا، ويسبب عدم الاستقرار داخل المنطقة.

ولا تزال التحديات جسيمة في منطقة الساحل، ويشمل ذلك الإرهاب، والتطرف العنيف، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، ومسائل الترحال الرعوي والعنف الطائفي، الذي يتفاقم بسبب غياب سلطة الدولة في مناطق واسعة، لا سيما في المناطق الحدودية.

إننا نشهد آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي على السلام والأمن الدوليين، إلى جانب عدم الحصول على الحقوق الأساسية والخدمات، والفرص الاقتصادية، وازدياد العنف، والتحديات التي تواجه دور ومشاركة المرأة، وهي أمور ما زالت تعيق التنمية.

ويوفر الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي تم التوقيع عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٧، النهج والآليات من أجل التصدي لتلك التحديات المعقدة بصورة فعالة. وقد اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على السعي حيثما أمكن، من أجل التوصل إلى فهم مشترك لحالات الصراع، ووضع نهج تعاوني من خلال التشاور في صنع القرار. وقد اتفقنا على تبادل المعلومات والتحليلات بشأن الأسباب الجذرية للصراعات، فيما يتعلق بالتطورات الجارية كأساس للتقييمات المشتركة اللاحقة، من أجل المساعدة في تحديد الكيفية التي يمكن بها للمنظمتين العمل

معا لمنع تلك الصراعات، ومواصلة التصدي لها. واتفقنا على تبادل معلومات الإنذار المبكر وتحليل البؤر الساخنة المحتملة، والعمل معا من أجل إعداد خيارات، والقيام بالتنسيق والتعاون بشأن التدابير الرامية إلى منع نشوب الصراعات.

واتفقنا أيضا على أن المساعي الحميدة والوساطة تسمو على منع نشوب النزاعات، وتمتد في جميع مراحل دورة النزاع. واتفقنا على التعاون الوثيق في المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وأنشطة الوساطة الشاملة للجميع في القارة، بالتنسيق مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى والآليات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، اتفقنا على التعاون في المسائل الانتخابية، وتحسين الحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

وتحقيقا لهذه الغاية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ببعثات للوساطة والمساعي الحميدة في جميع أنحاء القارة، ولا سيما في مدغشقر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا. ويُجرى الممثلون والمبعوثون الخاصون من المنظمتين زيارات ميدانية مشتركة ويعقدون اجتماعات تشاورية منتظمة، بما في ذلك الاجتماع الجاري حاليا في جيبوتي.

ولا تزال الممارسة المتبعة والمتمثلة في الإحاطتين المشتركتين المقدمتين إلى المجلسين من جانب كبار المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي مفيدة للجميع، وهي القاعدة الآن. وهذا يوفر لنا الفرصة لتوسيع نطاق المناقشات بغية إدراج آراء كلتا المنظمتين، والنظر في المعلومات والمنظورات الجديدة بشأن حالات الصراع. ولا تزال آليات استعراض وتنسيق شراكتنا نشطة وفعالة، بما في ذلك المؤتمر السنوي الثالث للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في أيار/مايو، والاجتماعات التشاورية لفرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن في الأمم المتحدة على مستوى رئيس المفوضية ووكيل الأمين العام، التي عقدت في شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر، والاجتماع التشاوري بين المكاتب بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، الذي عقد في آذار/مارس.

وأتاحت تلك الآليات الفرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي نواجهها في تعزيز شراكتنا ورسم الطريق إلى الأمام. وعقدنا اجتماعات عادية بشأن منع نشوب النزاعات، واجتماعات مشتركة لاستكشاف الآفاق، وقمنا بزيارات تقنية مشتركة إلى مقار الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تبادل المعلومات، وإجراء التحليلات المشتركة، ودعم أنشطة التنسيق الجارية، وتعزيز علاقات العمل.

وأيدنا مشاركة المرأة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات، ولا سيما من خلال شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، المعروفة أيضا باسم FemWise-Africa، بالتنسيق مع إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي تدعمها الأمم المتحدة أيضا.

وفي هذا الصدد، حدد الاتحاد الأفريقي أولويته المتمثلة في تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز النواحي التشغيلية والهيكلية لمنع نشوب الصراعات مع التركيز على الصلة التي تربط بين السلام والأمن والتنمية، وضرورة الاستجابة مبكرا وبشكل حاسم لمنع وقوع النزاع أو تصعيده.

ونرحب بالمناقشات بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن طرائق القيام بالزيارات الميدانية المشتركة. ومثلما سنحت لي الفرصة للإدلاء بما صرّحت به في الأسبوع الماضي، أصبحت الزيارات المشتركة بين كبار المسؤولين في الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي سمة هامة لعملنا. الفوائد واضحة لنا، خاصةً في تكوين فهم مشترك لحالات الصراع المعقدة وأسبابها الجذرية، وفي تقييم الوضع الراهن وكذلك في توجيه الرسائل المشتركة. إننا نتطلع إلى مزيد

من المناقشة وحل هذه المسألة من قبل أعضاء كلا المجلسين، مع إدراك أن هذا سيسهم بشكل كبير في زيادة تعزيز شراكتنا.

نحن ندرك أن تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لا يزال يمثل قضية استراتيجية هامة للاتحاد الأفريقي. وأود في هذا الصدد الإشادة بالتزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بدعم أنشطة بناء السلام من خلال مساهماتها في صندوق السلام التابع للاتحاد، والذي يبلغ تمويله حاليا ١٣١ مليون دولار. كما أرحب بجهود رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتفعيل هيكل إدارة الصندوق بشكل كامل. علاوة على ذلك، نتطلع إلى انخراط مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة بشأن هذه القضية في أعقاب اجتماع جمعية الاتحاد الأفريقي الذي ينبغي انعقاده في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

في الختام، أشكر أعضاء المجلس على استمرار دعمهم القوي لشراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل السلم والأمن في أفريقيا، وعلى دعمهم لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة تيتيه على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والذي لم يتمكن من الانضمام إلينا بسبب التزامات ملحة في القارة. أود أن أبدأ بتقديم تهنئة حارة لوفد جمهورية جنوب أفريقيا على الطريقة المتميزة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر هذا الحافل بالعمل.

وأود أن أذكر في هذا الصدد مساهمة رئيس مجلس الأمن في ضمان نجاح المشاورات السنوية الثالثة عشرة بين مجلسينا، والتي عُقدت في أديس أبابا الأسبوع الماضي. لقد كان مثالاً واضحًا على الشراكة الاستراتيجية التي نطمح إلى توطيدها بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. يشهد هذا الموضوع أيضًا على الأهمية الاستراتيجية للقضية المطروحة ويشهد على استمرار دعم جنوب أفريقيا للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتي تتمتع بزخم غير مسبوق. أشكر الرئيس على إتاحته لنا هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس ولتبادل الأفكار حول وضع شراكتنا.

منذ توقيع الإطار المشترك للشراكة المعززة في السلام والأمن والإطار الإنمائي لاحقاً، في عام ٢٠١٧، زاد تواتر جهودنا المشتركة مع سعينا للتصدي بفعالية لتحديات السلم والأمن المعقدة في أفريقيا. أعتقد اعتقادا راسخا أن تعزيز تعاوننا الاستراتيجي سيستمر ونحن نجري بشكل متزايد تحليلات مشتركة ونقوم باستجابات مشتركة ونتبادل المعلومات ونضع فهما مشتركا لمزايانا النسبية.

في إطار تعزيز شراكتنا أحرزنا تقدما كبيرا. يمكن رؤية أحد إنجازاتنا الرئيسية في الزيارات الميدانية المشتركة، وكان آخرها برئاسة نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن إلى القرن الأفريقي خلال الأيام القليلة الماضية في سياق بعثات التضامن المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والتي تشرفت أنا والممثلة الخاصة للأمين العام هانا تيتيه بالانضمام إليها. ومع المجازفة بتكرار بعض النقاط التي طرحتها الممثلة الخاصة تيتيه، أود أن أسلط الضوء على ما يلي.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، أسفرت الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. وفقًا للتوصيات المقدمة من فرقة العمل المشتركة السابعة عشرة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، قام وكيل الأمين العام لعمليات السلام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن بزيارة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت سابق من هذا الشهر. يظل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

منخرطين بنشاط في دعم التنفيذ الكامل للاتفاق، لا سيما في ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٢٠.

وعلى نفس المنوال، ساهمت جهودنا المشتركة في التطورات الإيجابية في السودان. إن التنفيذ المتسارع للإعلان الدستوري الصادر في ١٧ آب/أغسطس والاتفاق الذي يحكم المرحلة الانتقالية يمثل أولوية لكل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب أمر بالغ الأهمية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في السودان.

في جنوب السودان، في حين تم إحراز بعض التقدم، تؤدي كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دورًا في دعم أحزاب جنوب السودان في طريقها نحو السلام والاستقرار من خلال حل القضايا المعلقة المتصلة باتفاق السلام وإعادة بذل الجهود لدعم الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. لا مغالاة في التشديد على أهمية الإسراع في التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

في الصومال، أكد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على ضرورة استئناف الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتحقيق المعالم الضرورية في خارطة الطريق نحو الانتخابات في ٢٠٢٠-٢٠٢١. بالعمل مع الزملاء من الأمم المتحدة في أديس أبابا، بدأ الاتحاد الأفريقي بالفعل نقاشاً حول وضع استراتيجية سياسية لتسهيل الاتساق في انخراطنا الطويل الأجل في الصومال.

في ليبيا، لا يزال الوضع مصدر قلق للاتحاد الأفريقي. لقد عبر الاتحاد الإفريقي علانية عن إحباطه وضرورة إشراكه بشكل أكبر وليس تهميشه. لذلك من الضروري أن يكون للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نهج منسق في الدعم الذي يمكن أن نقدمه للجهات الفاعلة الليبية من أجل دعم عملية السلام.

في مالي، التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والدور الذي تؤديه كل منظمة هما عامل حاسم في المساهمة في تهيئة بيئة أكثر أمانًا في المنطقة والعمل على وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية منسقة بشأن منطقة الساحل. من الضروري للشركاء الدوليين أن يواصلوا دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتوفير الموارد والمساعدة التي تتطلبها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل حتى تقوم بدورها كاملاً في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

فيما يتعلق بأجزاء أخرى من منطقة الساحل، ظل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ملتزمة بدعم المبادرات المملوكة والمدفوعة إقليميا لمواجهة تحديات السلام والأمن المعقدة. وعلى الرغم من جهودنا المنسقة ما زلنا نشهد التطرف العنيف الواسع النطاق، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وقضايا الترحال الرعوي، والعنف بين الطوائف. وتزيد المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في المنطقة من تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى الجهود المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي ذكرتها، تواصل منظماتنا العمل معًا لدعم العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة والموثوقة، وتعزيز الحكم الرشيد، وتشجيع حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة. وسيواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، العمل مع الدول الأعضاء قبل الانتخابات المقبلة لتعزيز التماسك الوطني والعمليات السياسية والانتخابية الشاملة.

هناك حاجة متزايدة لتعزيز نُهُجنا الإقليمية المشتركة للأمن المناخي، خاصة بالنسبة لمنطقة الساحل والقرن الإفريقي والمناطق الأخرى المتضررة. تؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم التوترات

القائمة في جميع أنحاء تلك المناطق وقد تجلت في زيادة التوترات بين الطوائف والاشتباكات في أجزاء مختلفة من القارة. في حين أن الاتحاد الأفريقي قد بذل جهودًا مختلفة لضمان توفير الاستجابات في الوقت المناسب في حالات الكوارث، ينبغي أيضًا النظر في الجهود الوقائية المشتركة.

وبينما نقدر التقدم المحرز في جهودنا المشتركة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها، ينبغي تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. علاوة على ذلك، يجب على منظماتنا تعزيز العمل المشترك في المجالات الفنية مثل تخطيط وإدارة البعثات، والإدارة والمساءلة الماليتين لعمليات السلام.

من وجهة نظر الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تقوم الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة على القيم المشتركة والاحترام المتبادل والتضامن. في حين أن زيادة التحليل والتخطيط المشترك يمكن بالتأكيد أن تعزز الشراكة، فإن عدم وجود استجابة مشتركة كان مصدرًا رئيسيًا للإحباط لكلتا المنظمتين. يجب أن تتجسد الأولويات المشتركة في تحليلنا المشترك حتى نتبنى نهجا منسقا ونصل إلى ردود مشتركة. وكان أحد المجالات الصعبة في الشراكة هو التقييم المشترك للبعثات القائمة، وخاصة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والديناميات التي تميل إلى وصف الاستنتاجات التي توجه عناصر تجديد الولاية. وفي الحالات التي تحدث فيها خلافات بين الهيئتين، تكون الغلبة في كثير من الأحيان لوجهة نظر الأمم المتحدة. وفي حين أن هناك اعتبارات مختلفة وراء تلك الديناميات، ثمة تصور بأن موقف الاتحاد الأفريقي غير مهم في إطار المخطط العام للأشياء، وهو أمر يقوض العلاقة بدلا من أن يعززها. وأعتقد أن هذه الدينامية كانت واضحة أيضا في الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة الليبية.

في الختام، فإن العلاقة بين مجلسينا هي المحرك الأساسي للشراكة بين المنظمتين. وأثني على المجلسين لتنظيمهما بشكل دوري لإحاطات مشتركة يقدمها كبار المسؤولين في كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، لأنها تتيح لنا فرصة لمناقشة وجهات نظرنا ونتائجنا فيما يتعلق بمختلف حالات النزاع على نطاق واسع وتمكّننا من التوصل لفهم مشترك للديناميات في الميدان. ولذلك، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز التفاعل السياسي والمؤسسي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مع مراعاة ولاياتنا ومزايانا النسبية وأهدافنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فاطمة محمد على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى قيادة زيارتنا الناجحة للغاية لمقر الاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين على بيانيهما. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

تتمثل رسالتي الأولى في أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية تكتسي أهمية استراتيجية لمنع نشوب الأزمات وحلها في أفريقيا اليوم. وفرنسا ملتزمة بقوة بدعم تلك الشراكة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما نؤيد تماما تطوير التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم تحت قيادة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث آتت هذه الشراكة ثمارها بالفعل.

ففي مجال المنع، أضفت الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشركاء آخرين مثل فرنسا والاتحاد الأوروبي، مزيدا من الشفافية والمصداقية على الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام

٢٠١٨، ويتبادر إلى ذهني هنا جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر. وفي الآونة الأخيرة، ساعد الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا على التوصل إلى اتفاق في السودان بدعم من الأمم المتحدة وجميع أصدقاء السودان.

وفي مجال تسوية النزاعات، أدى العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و١٤ جماعة مسلحة في ٦ شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين، يعمل كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تعاون وثيق من أجل ضمان التنفيذ الناجح للاتفاق. وفي منطقة الساحل، لا غنى عن العمل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سبيل تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم اللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي ستعزز دورها المبادرات التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أيلول/سبتمبر في أوغادوغو بغية كبح انتشار خطر الإرهاب. وفي هذا السياق، اقترحنا إنشاء شراكة جديدة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وهي مبادرة فرنسية – ألمانية أُطلقت بالاشتراك مع الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الرئيس البوركيني كابوري، خلال مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع الذي عُقد في بياريتز.

وتتمثل رسالتي الثانية في أن الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعود أيضا إلى القوة المتنامية لعمليات السلام الأفريقية، التي تلبي حاجة حقيقية وتمكّن من التدخل السريع في بؤر الأزمات قبل تفاقمها. ولذلك، ندعم التطوير والتمويل المستدامين والقابلين للتنبؤ لتلك العمليات من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المساهمات الإلزامية. وسنواصل، بطبيعة الحال، مراعاة آراء شركائنا في الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حلول تلبي الاحتياجات التشغيلية ويمكن أن تؤدي إلى توافق الآراء في المجلس. وفي هذا السياق، نرى أن الجهود التي يبذلها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ينبغي أن تستمر على عدة مسارات أخرى، وهي مسار الميزانيات والتمويل ومسار الامتثال لحقوق الإنسان ومسار تقديم تقارير بين المنظمتين. وفرنسا على استعداد لتقديم الدعم الكامل في ذلك الصدد.

أما رسالتي الأخيرة فهي أنه من الضروري اتباع نهج أوسع نطاقا للاستجابة للأزمات في المراحل الأولى والنهائية على حد سواء. وفيما يتعلق بجهود المنع، فقد تحققت نتائج ملموسة بالفعل، كما ذكرت آنفا. ومع ذلك، يجب علينا بذل مزيد من الجهود، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه التآزر بين آليات الاتحاد الأفريقي مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وآليات الأمم المتحدة من قبيل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. وتتمثل الجوانب الأخرى في قدرتنا على وضع رؤية مشتركة بشأن المسائل التي تؤثر على القارة والمشاورات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في الأسبوع الماضي، والتي تؤدي دورا مفيدا للغاية. وأود أيضا أن أشدد على الدور الذي تضطلع به الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بوصفها جسرا للتواصل بين المجلسين. وأشدد، أخيرا، على الجهود المشتركة التي يمكن أن نبذلها لضمان عدم تكرار الأزمات في المستقبل، ولا سيما من خلال الاستثمار في تعليم أجيالنا الشابة واتخاذ إجراءات مجدية للتصدي لتغير المناخ.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على الدور المحوري للعالم الفرنكوفوني في تطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي والحاجة إلى الإسهام في تعزيز ذلك الدور في كلتا المنظمتين لأن هذا العالم الفرنكوفوني الذي تشكل أفريقيا محوره يمثل عنصرا رئيسيا لتحسين الفهم المشترك للتحديات التي تواجه القارة الأفريقية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم أمامكم اليوم، سيدتي الرئيسة، وأتوجه إليكم بالشكر على ترؤسكم جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين، اللتين أرى حضورهما بيننا اليوم وجلوسهما جنبا إلى جنب رمزا لا للتعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فحسب، بل أيضا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن الرائع أن نرى مثالين على القيادة النسائية هنا. وبهذا، فإننا نشهد بالفعل تنفيذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذناه أمس. وعلى الرغم من أن التنفيذ، بطبيعة الحال، هو عملية مستمرة، فإن الرحلات المشتركة إلى أفريقيا مع نائبة الأمين العام التي ذكرتها السيدة فاطمة محمد في بيانها تشكل علامة إيجابية للغاية. وأود أن أشكر هاتين السيدتين ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والاتحاد الأفريقي على ترتيب وتنفيذ الرحلة الميدانية التي تم القيام بها في الأسبوع الماضي، والتي كانت جيدة التنظيم ومفيدة للغاية. ويكتسي هذا النوع من التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أهمية بالغة، كما شهدنا في الأسبوع الماضي. وأرى أنه ربما يتسنى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، إذا ما صارت الرحلات أقل رسمية في بعض الأحيان وأكثر تركيزا على التحليل المشترك والعمل المشترك والحلول المشتركة.

وكما ذكرت مقدمتا الإحاطتين، يجب أن يغطي التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة دورة النزاع بالكامل، بدءا من المنع مرورا بالتخفيف والوساطة وصولا إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على كيانين لم يُذكرا بعد، هما لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونشجع جميع البلدان المتضررة من النزاعات على الاستفادة من هاتين المؤسستين.

وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أشير أيضا إلى التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، فضلا عن التعاون الثلاثي بين المنظمتين والأمم المتحدة. ما يحدث في أفريقيا مهم لأوروبا والعكس صحيح. نحن أقرب جيران لبعضنا البعض، وبالتالي فإن هذا التعاون مهم للغاية. وندعم التعاون الثنائي والثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على المستويات الإستراتيجية والسياسية والتكتيكية.

ولا أرغب في الخوض في حالات بلدان معينة، لكنني سأقول إنني أتشاطر التقييم الإيجابي للتعاون في العديد من حالات النزاع الذي عبرتا عنه مقدمتا الإحاطتين فيما يتعلق بمدغشقر وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال ومنطقة الساحل. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، أود أن أشير إلى ما قاله السفير دو ريفيير للتو بشأن مبادرة التعاون الألمانية الفرنسية، وكذلك بشأن مساعدة الأمم المتحدة لعمليات السلام التي أصدر مجلس الأمن بشأنها ولاية، ويقودها الاتحاد الأفريقي. وأعتقد أننا بحاجة إلى العمل بجدية أكبر في هذا المجال.

أنتقل إلى التعاون بشكل عام وأود أن أعود إلى شيء ذكرته كل واحدة من مقدمتي الإحاطتين. من المهم أن نعمل سويًا على دراسة النزاعات لضمان معالجة الأسباب الجذرية بشكل صحيح. ويجب أن نقوم بذلك من خلال ضمان احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتقديم الخدمات المناسبة للسكان. وأدهشني حقيقة إشارة مقدمتي الإحاطتين أيضًا إلى تغير المناخ والأمن كسببين جذريين لنشوب النزاعات. وكما ذكرت السيدة محمد، يؤدي انعدام الأمن المناخي إلى نشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية وذلك أمر يجب معالجته أيضًا.

وفيما يتعلق برحلتنا إلى جنوب السودان الأسبوع الماضي، تتمسك ألمانيا بالطبع بنفس الموقف، على غرار الجميع حول

هذه الطاولة، بشأن التنفيذ الكامل للاتفاق المُنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، فيما يتعلق بالحكومة الانتقالية والانتخابات والدستور والمحكمة الدستورية. ويجب على كل من الرئيس وزعيم المعارضة أن يضعا رفاهية شعبهما قبل رفاهيتهما. ومن الضروري للغاية أن يستفيد الأشخاص الذين يعانون هناك والذين رأيناهم بأعيننا، من حل أفضل.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا، أود أن أؤكد مرة أخرى أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام هذه. وقد سلطت السيدة محمد الضوء على الحاجة إلى أن يزيد الاتحاد الأفريقي من مشاركته. ولا يسعني مرة أخرى إلا أن أؤكد أن الاتحاد الأفريقي ينخرط بشكل كامل مع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية التي تقوم أيضًا بدور مهم في عملية برلين. ويمكننا أن نؤكد أن الاتحاد الأفريقي من وجهة نظرنا يضطلع بدور رئيسي وأنه لا يمكننا التوصل إلى حل إلا إذا عملت جميع الأطراف المعنية معًا ومنعت تدهور الحالة الراهنة. وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، أود مرة أخرى أن أتقدم بطلب لوقف شحن الأسلحة إلى ليبيا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن شكري لمقدمتي الإحاطتين اليوم، الممثلة الخاصة هانا تيته والسيدة فاطمة كياري محمد، على إحاطتيهما الثاقبتين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

واسمحوا لي الآن أن أركز على بعض العناصر الأساسية التي نعتبرها مهمة بشكل خاص.

تؤيد بولندا بقوة الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. لذلك فإننا نرحب بالتقدم المحرز في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال العام الماضي، وهي الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2019/759).

وقد اضطلع الاتحاد الأفريقي خلال السنوات الأخيرة بمسؤوليات مهمة وتوسع دوره في مجال تعزيز السلام والأمن. ونشيد على وجه الخصوص بالنتائج التي تحققت في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ونشيد أيضا بجهود الوساطة التي بذلها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بهيكل الحكومة الانتقالية السودانية. وليس هناك شك في أن مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية يظل يكتسي أهمية.

وأيدنا في وقت سابق من هذا العام التزامنا بتحقيق السلام والأمن في القارة الأفريقية باتخاذ القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن جملة أمور منها مبادرة إسكات دوي المدافع. وتعتقد بولندا أن هذا سيشكل خطوة إضافية صوب استقرار الحالة في القارة من خلال تعزيز التعاون الدولي. وهناك حاجة إلى إقامة شراكات محلية وإقليمية وعالمية قوية لإدارة المطالب في المنطقة وتحقيق التوازن والنمو. وينبغي أن يتجلى التعاون الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في آليات استشارية متعددة بشأن تحديات السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها.

يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية مواصلة تعاونها على جميع المستويات بشأن مجموعة واسعة من المسائل، من تنمية القدرات وتصميم السياسات إلى عمليات الاستجابة للأزمات. لكن التعاون الوثيق لا يعني نقل المسؤولية الكاملة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى للنزاعات بطريقة شاملة باستخدام جميع الأدوات المتاحة، من الوقاية إلى التسوية السلمية وحفظ السلام إلى التعافي الكامل بعد النزاع.

وتعتقد بولندا أن استمرار دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في الجهود المبذولة لتزويده بالقدرات والأدوات

والوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة أمر بالغ الأهمية. ومن الأهمية بمكان تمكين المنظمتين من مواجهة التهديدات الجديدة ومعالجة مصادر عدم الاستقرار المعقدة في أفريقيا. لذلك نعتبر التفاعلات المنتظمة بين المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أداة أساسية لتعميق هذه الشراكة، كما رأينا الأسبوع الماضي في أديس أبابا. وفي هذا الصدد، نشدد أيضا على أهمية مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم وضمان العمل المتضافر بين المجلسين.

في الختام إسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم بولندا الكامل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لجهوده المستمرة التي تركز على تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وكذلك الشركاء الإقليميين الآخرين في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أؤكد لأعضاء المجلس أن بولندا على أهبة الاستعداد للعمل عن كثب مع الشركاء الأفارقة ليس فقط بشأن المسائل الأفريقية ولكن أيضا بشأن سبل مواجهة التحديات العالمية.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر كلتا مقدمتي الإحاطتين على إطلاعنا على آخر المستجدات.

إن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي للولايات المتحدة والأمم المتحدة في أفريقيا. وهذا صحيح جزئياً لأن ما يناهز ٨٠ في المائة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وميزانياتها مخصصة لأفريقيا، ولكن أيضاً بسبب العمل الجيد الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في بعض بيئات الأمن الأكثر صعوبة في العالم. وكان من دواعي سروري أن أرى هذا العمل مباشرة خلال فترة وجودي مع حفظة السلام من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الأسبوع الماضي. لقد قدم الاتحاد الأفريقي إسهامات حيوية للسلام في القارة، بما في ذلك التوسط في الاتفاق السياسي من أجل تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمساعدة على وضع خارطة طريق للسلام في السودان، ولكن يمكنه القيام بالمزيد لزيادة هذه الإسهامات في المستقبل.

فخلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في بوروندي، سيكون دعم الاتحاد الأفريقي للانتخابات حاسما لعملية سلمية وشفافة وشاملة. ويتعين أن يشجع الاتحاد الأفريقي أيضا حكومة بوروندي وجماعة شرق أفريقيا على المضي قدما في الحوار بين بوروندي. وفي الكاميرون، يتطلب العنف في المناطق الناطقة بالإنكليزية اهتمام الاتحاد الأفريقي بشكل عاجل. وينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحديد موعد لزيارة مشتركة لتقييم الحالة وحث الطرفين على حل خلافاتهما سلميا.

ونقر أيضا بأن عدم الاستقرار في ليبيا يؤثر تأثيرا مباشرا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لذلك نقدر التزام الاتحاد الأفريقي بدعم جهود الممثل الخاص سلامة من أجل التوصل إلى حل سياسي. ومن الأهمية بمكان أن تنجح الأمم المتحدة في تلك المهمة، ونحن نرحب بمشاركة الاتحاد الأفريقي في صيغة برلين. فمن شأن ذلك أن يقربنا خطوة إضافية من تحقيق حل سياسي. وما زال يساورنا قلق عميق جراء انتهاك الحظر المفروض من المجلس على توريد الأسلحة إلى ليبيا. فالدول الأعضاء التي تورد الأسلحة غير المشروعة إلى البلد تقوض استقرار ليبيا ونأمل في أن ينضم الاتحاد الأفريقي إلى المجلس لوقف تدفق هذه الأسلحة، ونتطلع إلى دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠.

وبطبيعة الحال، فإن تحقيق السلام يتطلب أحيانا أن نطلب من أصدقائنا اتخاذ خيارات صعبة. وكما يشير تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (S/2019/759)، فإن العديد من الجهود المشتركة التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية

تركز على أولوية السياسة. ولذا فقد تشجعنا بمشاورات الأسبوع الماضي، التي اتفقت خلالها الأمم المتحدة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى حد كبير على عدة طرق للتصدي للتحديات في جنوب السودان ومنطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الالتزامات الشفوية لا تكفي. ويمكن لكلا الطرفين أن يتابعا الأمر بدعوة قادة جنوب السودان إلى إعادة تأكيد التزامهم بوقف الأعمال القتالية وبالتوصل إلى حل وسط بشأن المسائل المعلقة لتشكيل حكومة انتقالية بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتأمين تمويل مستدام وموثوق ويمكن التنبؤ به للعمليات المستقبلية. ولا يزال يتعين العمل على تحقيق الظروف التي حددها المجلس في القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و٢٣٧٨ (٢٠١٧). وكما ذكرت في الشهر الماضي، فإن الآلية التي تستخدم المساهمات المقررة للأمم المتحدة تتطلب اتباع نهج مدروس مع توفير ضمانات مناسبة، ويجب أن يتناول أي قرار بشأن هذا الموضوع مواقف الولايات المتحدة السياساتية الطويلة الأمد، بما في ذلك فيما يتعلق بالشفافية المالية وتدابير التجارة. ولدينا شواغل إضافية فيما يتعلق بالتقاسم المناسب للأعباء والتقيد بمعايير الأمم المتحدة للسلوك وعمليات حفظ السلام. ومن فعالية العمليات إلى مساعدتها المالية، من شأن تقيد الاتحاد الأفريقي بشكل أكثر صرامة بهذه المبادئ أن يترجم مباشرة إلى مزيد من السلام والأمن في القارة.

وعندما يبلو الاتحاد الأفريقي بلاء حسنا، تتغير حياة الناس إلى الأفضل. ولهذا السبب، أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ١,٥ بليون دولار على دعم التدريب لـ ٢٣ من الشركاء في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين في بعثات حفظ السلام الأفريقية في ستة بلدان مختلفة. وأحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في تنمية قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وكما أشرنا في العديد من الاجتماعات السابقة، فإن القارة الأفريقية مترعة بالإمكانات. فلدى أفريقيا سكان مفعمون بالحيوية مع مئات الملايين من الأفراد لكل منهم حرفة متميزة. وإقامة شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تشكل أحد مفاتيح إعمال تلك الحرف، ولذلك فإنني أتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس من أجل تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر جنوب أفريقيا، شأني في ذلك شأن الآخرين الذين سبقوني، وخاصة أخي جيري، على الزيارة التي قمنا بها إلى الاتحاد الأفريقي الأسبوع الماضي، التي لم تعمل على تزويدنا برؤى بشأن المسائل في أفريقيا فحسب، ولكن أيضا بمشاركة أوثق مع أشقائنا وشقيقاتنا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وكذلك أود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين، أختي هانا وفاطمة، على عرضيهما. فقد التقيناهما كذلك أثناء زيارتنا لأديس أبابا الأسبوع الماضي، وهذه المعلومات الإضافية ستسهم بكل تأكيد في فهمنا لهذه المسألة.

تتشاطر إندونيسيا الرأي المتمثل في أن الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة وثيقة الصلة بالتصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا، ونحن نرحب بالتقدم الكبير المحرز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وليست مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول ٢٠٢٠ والاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى سوى مثالين على هذا التقدم والإنجاز. وأود أن أشدد على أن النجاح في أي مبادرة يستتبعه الوحدة والتضامن والشراكة وإشراك الجميع. وفي ذلك

الصدد، أود أن أشيد بالاتحاد الأفريقي على التزامه بإيجاد الحلول للتحديات الأفريقية.

وأود الآن أن أتناول بعض النقاط الرئيسية.

الأولى تتعلق بأهمية المحافظة على الاتصالات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونشارك الأمين العام في تسليط الضوء على حقيقة أن الشراكة القوية بين المنظمة والاتحاد الأفريقي ضرورية للبحث الفعال عن حلول لتحديات أفريقيا المتزايدة التعقيد فيما يتعلق بالسلام والأمن. ونرحب بالاجتماع المشترك بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، ونحض على عقد المزيد من المناقشات الاستراتيجية بينهما لإيجاد أنسب الحلول واتخاذ إجراءات ملموسة وكفالة التنفيذ الكامل لمختلف الاتفاقات المتعلقة بالعديد من حالات النزاع. فتوثيق التعاون ينطوي على إيجاد السبل والوسائل للمنظمتين كلتيهما لتكملة أدوار وولايات إحداهما الأخرى وإحداث أثر ميداني على الدبلوماسية الوقائية وأنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي لنا أن نكون ابتكاريين في نهجنا تجاه تعزيز شراكتنا مع التركيز على الحلول الموجهة نحو تحقيق النتائج وعمليات حفظ السلام المختلطة والسعي إلى تنفيذ مشاريع بشأن الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية. وهذا يشمل، بطبيعة الحال، التركيز على المزايا النسبية لكلتا المنظمتين، وهو ما أشار إليه الكثيرون.

ثانيا، التنمية وبناء القدرات شرطان أساسيان للسلام المستدام في أفريقيا. إننا نشيد بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ العام الماضي، ونتطلع إلى الاستماع إلى معلومات عن آخر المستجدات بشأن ما أحرزه من تقدم. وينبغي استكشاف المزيد من التعاون والتآزر الممكنين من خلال تنسيق أفضل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية. ونشير إلى التعاون المضطلع به بين المنظمة والبنك الدولي من خلال التقرير المشترك لعام ٢٠١٧ ”سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“. فهو يقدم الرسالة الرئيسية المتمثلة في أن السياسات الاقتصادية، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية، يمكن أن تكون أدوات للمنع. وتدعم إندونيسيا كذلك العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إننا نرحب بعمل التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام في مجال الحيلولة دون ارتداد البلدان مرة أخرى إلى حالة النزاع من خلال التنمية. ويعيد إدراج أغلبية واضحة للمسائل الأفريقية في جدول أعمال لجنة بناء السلام التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه اللجنة في أفريقيا.

ثالثا، يتعين استكمال الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدعم دولي إضافي. وقد ارتبطت إندونيسيا وأفريقيا ارتباطا وثيقا منذ مؤتمر باندونغ ١٩٥٥، وسنواصل دعم أفريقيا من خلال التعاون التقني وبرامج بناء القدرات. وقد عقدنا منتدى إندونيسيا – أفريقيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وفيما بعد حوار إندونيسيا – أفريقيا للهياكل الأساسية في آب/أغسطس ٢٠١٩. وقد أسفر هذان الحدثان عن تعاون اقتصادي ملموس في مختلف القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والتجارة والاتصال والصناعات الاستراتيجية. ونعتقد أن التنمية الاقتصادية ستعالج بالتأكيد بعض المسائل الرئيسية التي تواجه أفريقيا في الوقت الراهن.

وكذلك فإننا نظل على التزامنا بالحفاظ على السلام في أفريقيا من خلال مشاركتنا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإندونيسيا هي حاليا أكبر بلد مساهم بأفراد من بين البلدان الأعضاء في المجلس، بحوالي ٣ ٠٠٠ فرد، بمن فيهم ١٢٨ من حفظة السلام الإناث. ونحن بصدد إعداد المزيد من حافظات السلام الماهرات والقادرات على المساهمة في بناء

القدرات في مجالاتهن. إننا نسهم حاليا في سبع بعثات للأمم المتحدة في أفريقيا.

ويكتسي الدعم الأقاليمي نفس القدر من الأهمية. وكذلك تعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شأنها في ذلك شأن الاتحاد الأفريقي، بشكل وثيق مع الأمم المتحدة من خلال شراكتها مع المنظمة. إننا نعمل معا على تعزيز التعاون بين الرابطة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وستظل إندونيسيا ملتزمة، بوصفها شريكا حقيقيا لأفريقيا، بالحفاظ على السلم والأمن. وأود أن أكرر كلمات وزيرة الخارجية مرسودي في الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن السلام والأمن في أفريقيا، تحت الرئاسة الروسية في الشهر الماضي. ينبغي أن تكون الشراكة مع أفريقيا

> ”قائمة على حسن النية والنزاهة والإخلاص. تلك هي روح التكاتف التي نحتاج إلى تكرارها على الصعيد العالمي: شراكة لا يترتب عنها أي ضرر لأفريقيا؛ شراكة من شأنها أن تحقق المنافع المتبادلة لأفريقيا؛ شراكة من شأنها أن تحقق المساواة والتقدم المشترك لأفريقيا.“ (S/PV. 8627، صفحة ١٩).

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا اقتناعنا بصدق المبدأ القائل بأن الجار أدرى بحال جاره. فتماما كما في حالة أفريقيا، يمكن لهذا المبدأ أن يقدم حلولا للقضايا المطروحة. ومن واقع خبرتنا في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن الجوار لا يتعلق بالجغرافيا فحسب؛ فهو يتعلق بالتضامن والاهتمام والتشارك، وبالإنسانية أيضا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة هانا تيتيه، الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، والسيدة فاطمة محمد، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما المفصلتين.

لقد درسنا بدقة التقرير الأخير للأمين العام، الذي صدر في أيلول/سبتمبر، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759). ونؤيد تأييدا تاما النية المعلنة للتقرير لزيادة مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا. وما من شك أن التحديات التي تواجه أفريقيا والمجتمع الدولي ككل تقتضي تضافر جهودنا والاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية. ونرحب بالتكثيف الواضح لمبادرات أصحاب المصلحة الأفارقة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إنشاء هيكل السلم والأمن الأفريقي. ونعتقد أن النهج الذي يركز على الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية هو وسيلة فعالة للتغلب على التحديات الأمنية.

ونعتقد أيضا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية ينبغي أن يستند إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم التأكد من أننا نضع حلا لتسوية الأزمة يتلائم مع الخصائص المحلية لكل حالة محددة. ونعتقد أنه في معظم الحالات، يكون الفاعلون الإقليميون هم الأكثر اطلاعا على المواقف في مجالات مسؤوليتهم. في الوقت نفسه، وفي ضوء الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا لا نعتقد أن المجلس يمكن أن ينأى بنفسه عن العمل على حل المشاكل في هذا المجال في القارة الأفريقية.

ونحن نتفهم شواغل شركائنا الأفارقة بشأن توفير الموارد لعمليات حفظ السلام الأفريقية. وسيكون من المهم زيادة تعزيز القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة في تمويل العمليات الأفريقية والبعثات المشتركة. ونحن على استعداد لمواصلة الانخراط في حوار بناء في صياغة قرارات مجلس الأمن بشأن حفظ السلام في أفريقيا.

وقد لاحظنا التركيز الكبير في تقرير الأمين العام على مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي نؤيدها تماما، ونرحب بقرار جمعية الاتحاد الأفريقي إعلان ٢٠٢٠ سنة لتلك المبادرة الأفريقية.

ونرى أن هناك إمكانات كبيرة في توسيع التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. والاجتماع السنوي للمجلسين، وآخرها المعقود في أديس أبابا في الأسبوع الماضي، يمثل فرصة جيدة لهما لمزامنة الساعات، إن جاز التعبير، ومواءمة جداول أعمالهما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأفريقي على كرم ضيافته. كما تقدر قيمة الزيارة إلى جوبا التي نظمت عشية الاجتماع الذي عقد في العاصمة الإثيوبية. ونأمل أن تساعد المناقشات التي جرت جميع الأطراف في تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جنوب السودان.

في الختام، أود أن أشدد على أن من أولويات السياسة الخارجية لروسيا تطوير العلاقات مع البلدان الأفريقية ومنظماتها الإقليمية. ومواقفنا بشأن العديد من القضايا الإقليمية والعالمية متقاربة أو متطابقة تماما. وقد تجلى ذلك بشكل مقنع خلال قمة روسيا – أفريقيا الأولى من نوعها التي عقدت الأسبوع الماضي في سوتشي. ونحن نركز بشدة على تنفيذ نتائج القمة، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء آلية دائمة للشراكة من خلال الحوار والشراكة وتكثيف التعاون المتبادل المنفعة مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية، التي نأمل أن نحظى بدعمها.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تعلق المملكة المتحدة أهمية كبيرة على دور الاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية والتوسط فيها وحلها. هذ عنصر مهم ليس لعملنا الجماعي في مجلس الأمن فحسب، بل ولشراكة المملكة المتحدة الاستراتيجية الثنائية مع الاتحاد الأفريقي أيضا.

ونحن فخورون بتقديم الدعم الوطني لأولويات الاتحاد الأفريقي في هذا المجال، بما في ذلك النظام القاري للإنذار المبكر، وبعثات مراقبة الانتخابات، وتطوير عقيدة دعم دعم السلام والتدريب قبل النشر للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ونشيد كثيرا بعزم الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن.

واسمحوا لي أن أشيد شخصيا وعلى وجه التحديد بالعمل القيم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام السيدة تيتيه ونظيرتها هنا في الأمم المتحدة، الممثل الدائم المراقب السيدة فاطمة كياري محمد، وكلاهما تقوم بعمل ممتاز لمنظمتها.

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام ودعم السلام في تطور مستمر. والمملكة المتحدة تؤيد من حيث المبدأ الوصول إلى الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في المستقبل على أساس كل حالة على حدة ورهنا بشروط أساسية معينة. ومن الاعتبارات الرئيسية في أي قرار مستقبلي للمجلس بشأن هذه المسألة التزام الاتحاد الأفريقي نفسه بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عملياته لدعم السلام. وهذا رمز مهم للتصميم الأفريقي على ملكية الحلول للنزاعات في القارة بقيادة أفريقية.

ستكون ترتيبات الإبلاغ المالي القوية وهياكل التخطيط والتنسيق المشترك وأطر الامتثال القوية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والسلوك والانضباط أمورا أساسية أيضا. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرب عن خيبة أملي عندما وجدت أنه في المناقشات يشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال هذا العام، لم تحظ المناصب التي تتعامل مع هذه المسائل بدعم أعضاء مجموعة الدول الأفريقية

في اللجنة الخامسة. ونشجع الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة عملهما على هذه المجالات التقنية الهامة.

وفي اجتماع نيامي المعقود في ٨ تموز/يوليه، اتفقت الدول الأعضاء على وضع مقترحات مفصلة للتقسيم الفعال للعمل بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. ونحن نرحب كثيرا بذلك. فالشراكة المعززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ستكون بالغة الأهمية في دعم التقدم في مسائل مثل استمرار تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، وأود هنا أن أردد كلمات زملائي بشأن زيارتنا إلى جوبا هذا الشهر بقيادة رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس، وبالطبع، زملائنا الأمريكيين. لقد غادرنا جوبا باتفاق واضح على أننا بحاجة إلى التقيد بموعد ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن على جميع الأطراف أن تتوصل إلى حل توفيقي من أجل خير شعب جنوب السودان. وأعرب مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي عن التزامهما بالمشاركة في تنفيذ أي من المهام المتبقية ورصد تنفيذها بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، كما أعربا عن عزمهما على اتخاذ إجراءات ضد المفسدين.

واسمحوا لي أيضا أن أبرز مدى أهمية تلك الشراكة في انتقال السودان إلى الحكم المدني؛ وقد حصل الاتحاد الأفريقي على دعم قوي من المجلس خلال أحداث هذا الصيف، وبطبيعة الحال، من أجل تسوية سياسية مستدامة في الصومال.

فيما يتعلق بليبيا، أرحب بشدة بزيادة دور الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي تطرقنا إليه في مناقشتنا عندما كنا في أديس أبابا. ومن المهم للغاية، كما أوضح زميلنا الألماني، أن يمثل الاتحاد الأفريقي تمثيلا كاملا كجزء رئيسي من عملية برلين. ولكن أود فقط أن أسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك جامعة الدول العربية، التي لا أشكّ في أن السفير الكويتي والمراقب عن الاتحاد الأوروبي سيذكرانه.

كما ينبغي لتوثيق التعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية أن يدعم الإجراءات السابقة وإجراءات أكثر فعالية لمنع تطور الأزمات السياسية البطيئة التأجج إلى نزاعات، بحيث تستفيد كل منظمة من ميزاتها النسبية. وأعتقد أن هذا يتسق مع مبادرة الاتحاد الأفريقي من لإسكات البنادق بحلول ٢٠٢٠، وتركيز الأمين العام، وفي الواقع، المجلس على منع نشوب النزاعات.

ونوصي بقوة توثيق التعاون فيما يتعلق بالكاميرون حيث تقوم الحاجة الماسة إلى إجراء مناقشة شاملة، ومتابعة توصيات الحوار الوطني من أجل الحفاظ على الزخم لتحقيق السلام. كما يتسم التنسيق الوثيق فيما بين الجهات الفاعلة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بأهمية بالغة بالنسبة لحل الأزمة السياسية في بوروندي وإحراز تقدم نحو إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠.

ولنا ولكل من زملائنا الأعضاء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بطبيعة الحال، دورٌ نقوم به في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن الدوليين بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت المشاورات السنوية التي أجريناها مؤخرا في أديس أبابا تذكرةً بمدى أهمية أن نناقش هذه المسائل ونلتمس سبل الاستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع بها كلانا. ولا يسعني إلا أن أتفق مع سفير ألمانيا أنه من الأهمية بمكان أن نرى قدرا أكبر من الصراحة، وربما الأهم من ذلك النقاط التي لا نتفق عليها، وزيادة التركيز على الإجراءات التي يمكننا أن نتخذها معا.

واسمحوا لي أن أقول إنني آمل في تمكننا من الإبقاء على قنوات الحوار بين مجلسينا مفتوحة خلال السنة المقبلة، وكفالة أن تعزز مشاوراتنا تطوير تنسيق أوثق وأكثر فائدة، والقيام بالمزيد معا لجعل السلام حقيقة واقعة في قارة أفريقيا.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس جلسة اليوم. ونشكر أيضاً الممثلة الخاصة تيتيه والسفيرة محمد على إحاطتيهما.

وفي الأسبوع الماضي، عقد مجلس الأمن جولة التشاور السنوية الثالثة عشرة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي أسفرت عن نتائج فعالة وبعثت برسالة إيجابية للمزيد من التعاون بين المجلسين. وتجسد هذه المشاورة تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك تفاعل متواتر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشهدت العلاقات تحسينات كثيرة. والتعاون مثمرٌ للغاية في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام. ووقع المجلسان وثائق هذا التعاون الاستراتيجي مثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعقد الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فقي محمد، المؤتمر السنوي الثالث الناجح للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وترتسم ملامح نمط التعاون الثنائي الذي له طبقات متعددة في مختلف المجالات على المستويات العليا. وبفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تحسّن السلام والأمن في أفريقيا اليوم، على الرغم من أن القارة لا تزال تواجه سلسلة من الأوضاع والتحديات الجديدة. لقد حان الوقت لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولا ينبغي لهذا التعاون إلا أن يُعزز، لا أن يُضعف.

وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يكونا رائدي تعددية الأطراف. وينبغي للطرفين أن يواصلا تعزيز التعاون والعمل معا، وأن يتمسكا بتعددية الأطراف، ونظام التجارة الحرة والنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي إيجاد حلول لأفريقية للمشاكل الأفريقية. ويتبوأ الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى مكانة فريدة، ويملكون مزايا خاصة وخبرة واسعة، ويتمتعون بالحكمة والقدرة على معالجة المسائل الساخنة في أفريقيا على أساس الحالة في الميدان.

ومن الضروري أن تستكشف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي آفاق التعاون الابتكاري. ونظرا لأن التعاون بين الطرفين في معالجة المسائل الساخنة في أفريقيا أصبح وثيقاً بصورة متزايدة، ينبغي وضع آلية أكثر فعالية لتعزيز التعاون بينهما في مجالات رئيسية من قبيل منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع. إن عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، التي أصبحت وسيلة مهمة للتصدي للنزاعات والأزمات الأفريقية، تكمّل إلى حد كبير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي على إنشاء آلية تمويل موثوقة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها لعمليات السلام الخاصة به. ومن المؤمل أن يصغي مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة لآراء البلدان الأفريقية وأن يراعيا شواغلها ويدعما الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن في القارة، مع التركيز بقوة على تطلعات البلدان الأفريقية واحتياجاتها الملحة.

وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يتصدرا جهود تحقيق التنمية المجدية للجميع. وينبغي للطرفين أن يواصلا توسيع نطاق التعاون بينهما من أجل معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الأفريقية. وبما أن مفتاح حل جميع المشاكل يكمن في تحقيق التنمية، وأن الفقر والتخلف هما السببان الجذريان للقضايا الساخنة، فإن الطريق إلى الأمام يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري الإدماج الوثيق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وينبغي أن يسترشد التعاون المعزز بين الطرفين في المستقبل بدعم التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وهي أيضا وسيلة مهمة لمساعدة أفريقيا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وتدعم الصين بهمة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وقد بذلت جهودا دؤوبة من أجل تحقيق هذه الغاية. وستتقيد الصين دائما بمفهوم السيد شي جينبينغ المتمثل في الإخلاص والنتائج العملية والتقارب وحسن النية والحفاظ على الصالح العام، مع السعي إلى تحقيق المصالح المشتركة. وتشارك الصين بنشاط في الجهود الأفريقية لتحقيق السلام والأمن والتنمية. وإذ نتكلم الآن هناك ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين يحمون السلام في خمس بعثات تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن الرئيس شي جينبينغ إنشاء الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية، الذي سيدعم، على سبيل الأولوية، الجهود التي تبذلها أفريقيا في مجالات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب والتنمية المستدامة. وحتى اليوم، تم البدء في ٣٤ مشروعا تستفيد منها أفريقيا. وعلى هذا النحو، غدا الصندوق ملتقى جديداً للتعاون الثلاثي بين الصين وأفريقيا والأمم المتحدة.

ومؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا عُقد بنجاح في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. إن إعلان بيجين بشأن بناء مجتمع مصير مشترك أقوى بين الصين وأفريقيا، الذي اعتمد بالإجماع، حدد قطاع السلام والأمن بوصفه أحد أولويات التعاون الرئيسية الثماني دعما للجهود الأفريقية الرامية إلى إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتم تأسيس صندوق الصين وأفريقيا للتعاون في مجالي السلام والأمن من أجل دعم صون السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، فضلا عن دعم الطرفين في مساعيهما ذات الصلة بحفظ السلام والاستقرار.

والصين على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للاستمرار في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية.

السيدة رودريغيس (بيرو) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضاً الممثلة الخاصة تيتيه والسيدة محمد على إحاطتيهما.

إننا نعلق أهمية كبرى على تعزيز تعددية الأطراف والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، من أجل مواجهة التحديات المعاصرة بقدر أكبر من الاتساق والفعالية والكفاءة. ونرى في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول ٢٠٢٠ مثالاً على مسؤولية البلدان الأفريقية والتزامها بهدف بناء قارة خالية من النزاع، مما يعني معالجة هذه الأسباب الجذرية للنزاع من قبيل الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ وضعف المؤسسات.

ويوجد في تلك الأهداف، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/759)، توافقٌ واضحٌ في المصالح والمسؤوليات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من حفظ السلام والأمن إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأمر الذي يتطلب تعزيز أوجه التآزر والتكامل التي تكفل الاستفادة من الميزة النسبية لكل من هاتين الهيئات.

وفيما يتعلق بمنع النزاعات، ننوه بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز النظام القاري للإنذار المبكر، فضلاً عن إنشاء شبكة المرأة الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، لتعزيز دور المرأة في سياق السلم والأمن الأفريقيين، بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكة من الوسطاء الجاهزين للنشر. ونعتقد أن تلك الآليات يمكن وضعها موضع التنفيذ كي ستسنى استخدامها في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في البلدان التي ستجري فيها انتخابات في العام المقبل.

وفيما يتعلق بعمليات السلام، نبرز العمل الإضافي الذي يجري الاضطلاع به في دارفور والصومال وجنوب السودان، من بين أماكن أخرى. ونرى أيضاً أن من الممكن تعزيز التعاون القائم على أساس الخبرة المكتسبة في الميدان في مكافحة آفة الإرهاب. وينبغي أن تُستكشف بمزيد ن التعمق إمكانية زيادة التعاون مع المبادرات الابتكارية من قبيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام أو القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ونرى أن من المهم مواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لكي تتمكن الأمم المتحدة من تعزيز قدرات وكفاءة هذه القوات من أجل تزويدها بالتمويل المستدام والمرن والذي يمكن التنبؤ به. وبالمثل، بالنظر إلى أنه لا يمكن تحقيق السلام دون العدالة، فإننا ندرك أهمية مواصلة الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي في تنمية قدراته لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها ومعالجتها والإبلاغ عنها.

ونعتبر أيضاً أن من الضروري أن تُنسّق المنظمتان معاً في مراحل بناء السلام وحفظ السلام، وذلك من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز سيادة القانون والنمو الاقتصادي القائم على زيادة مشاركة المواطنين، ولا سيما النساء والشباب والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرى أن لجنة بناء السلام هي منبر مناسب لتيسير تحقيق التآزر في هذه المجالات.

وفي الختام أود أن أنوه بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع غيره من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في الميدان، والذي يفسح المجال لمداولات يمكن أن تُوفّر التوجيه الاستراتيجي للتعاون والتنسيق المتبادل.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السفيرة فاطمة محمد والسيدة هانا تيتيه على إحاطتيهما.

وتُنوه الجمهورية الدومينيكية بالالتزام والشراكة الاستراتيجية القوية في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في السعي إلى إيجاد حلول أكثر منهجية واتساقاً لتحديات السلام والأمن في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نرحّب بالاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في إثيوبيا. كما نثني على التقدم المحرَز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، فضلاً عن الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي من أجل إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في حل النزاعات في عدد من بلدان المنطقة، فإن التحديات التي يشكّلها التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة والفساد والإفلات من العقاب والآثار الضارة لتغير المناخ، من بين أمور أخرى، لا تزال تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في جزء كبير من أفريقيا.

وندرك أن التحديات التي يواجهها السلام والأمن في أفريقيا تتسم بالتعقيد وتتطلب التعاون الواسع النطاق للتصدي لها على النحو الواجب. وندرك أن الحالة تتطلب المزيد من الدعم القوي والمبادرات الوقائية الأكثر فعالية والأحسن تنسيقاً. وينبغي لنا ألا ننتظر اندلاع النزاعات. بل ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تعزز جنباً إلى جنب مع الهياكل الإقليمية التنفيذَ المنهجي لإجراءات التقييم الموحد لحالات العنف المحتمل.

وثمة حاجة إلى الاستثمار في التعليم وخلق فرص العمل في البلدان، وكذلك الاستثمار في المبادرات التي تفيد بوجه خاص النساء والشباب، والاعتراف بمساهمتهم في مجتمعاتهم المحلية، وخاصة بصفتهم وسطاء وبناة سلام.

ومن الضروري بصورة متزايدة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية بذل المزيد من الجهود المنسّقة بشكل وثيق التي يكمل بعضها بعضاً وتحقق التآزر من أجل البعث برسائل متّسقة وموحدة. وفي هذا الصدد، نأمل الاتفاق على طرائق الزيارات المشتركة إلى أفريقيا سعيا لتعزيز المنظور الجماعي.

وفي السياق نفسه، ننظر بصورة إيجابية إلى تقرير التقييم المقبل بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن هيكل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وقدرات هذه الشراكة، ونتطلع إلى الاستنتاجات التي خلص إليها.

من الواضح أن الأمم المتحدة تحتاج إلى هياكل دعم السلام الإقليمية، لضمان السلام المستدام وآليات الاستجابة السريعة، التي لديها القدرة على الانتشار المبكر، وكذلك إلى المعدات والقدرة على التغلب على التحديات التي تواجهها القارة. وفي هذا الصدد، نرحّب باعتماد إعلان الالتزامات المشتركة ونأمل في أن تُتخذ إجراءات لزيادة القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل عمليات حفظ السلام والقوات المشتركة التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن.

وأخيراً، نشيد بالعمل الممتاز الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الوساطة والتعاون المستمرين بينهما من أجل إيجاد حلول لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. إن زيادة التنسيق في الشراكة والتعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، هما أداتان أساسيتان لإيجاد حلول دائمة يمكن التنبؤ بها.

السيد العتيبي (الكويت): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أرحّب برئاستكم لهذه الجلسة الهامة، والتي تجسّد الأهمية التي تكتسيها العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. مثمّناً في الوقت ذاته الإحاطة القيّمة المقدّمة من الممثل الخاصة للأمين العام، هانا تيتيه، التي تطرّقت بالتفصيل إلى التقدم والتطوّر الملحوظ في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبشأن حالة تنفيذ الاتفاق الإطاري الموقع بين المنظمتين في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وكذلك أشكر السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتها الشاملة بشأن العلاقة والجهود المشتركة التي تُبذل في عدد من الدول الأفريقية التي تشهد نزاعات.

على إثر عودتنا منذ أيام من الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى كل من جوبا وأديس أبابا، أودّ أن أشكر في البداية من قاد هذه الاجتماعات، السفيرين جيري ماتجيلا وكيلي كرافت، وأشكر كافة القائمين في الاتحاد الأفريقي على حسن الترتيب والإعداد لهذه الزيارة. ففي هذه الاجتماعات المثمرة والبنّاءة التي عقدها أعضاء مجلس الأمن مع أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لمسنا مدى التعاون والتنسيق والشراكة الماثلة بين المجلسين، الأمر الذي بدا واضحاً من خلال ما تناولته هذه الاجتماعات من قضايا ومسائل ذات اهتمام مشترك، وما عبّر عنه أعضاء المجلسين من رغبة صادقة وتطلّع إلى تعزيز هذه العلاقة بصورة أوثق.

إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وحسب ما وصفه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/759)، المعنون ”تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا“، أحرزت تقدما ملحوظا في تطوير شراكة منهجية يمكن التنبؤ بها واستراتيجية للتصدي للتحديات المعقدة للسلام والأمن في أفريقيا، الأمر الذي يعد مثالا فعالا على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية،

جدير بالاحترام والاحتذاء به، خاصة في ظل حضور شواغل القارة الأفريقية في أغلب اجتماعات الأمم المتحدة وأنشطتها التي تضطلع بها كافة المنظمات والوكالات والبرامج المنبثقة عنها، مما يجسد وبصورة حقيقية ما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ونؤكد هنا على أهمية تعزيز التعاون والشراكة على المستوى الثنائي بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والتعاون الثلاثي بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل الدفع باتجاه التوصل إلى حلول سلمية وإنهاء النزاعات في ليبيا والصومال، على سبيل المثال.

تُعد عمليات حفظ السلام من أهم أوجه التعاون بين المنظمتين، وعلى وجه الخصوص بين المجلسين. ويُعد نجاح دور هذه العمليات أمرا أساسيا للسعي بفعالية إلى إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، حيث يتجلى ذلك في وجود سبع عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة من أصل إجمالي عدد عملياتها البالغ ١٤ عملية في القارة الأفريقية، وعدد ٠٠٠ ٨٠ من حفظة السلام فيها. ولذا، فإننا ندعو إلى أهمية الحفاظ على هذه المكاسب والبناء عليها، خاصة مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ بغية تمكين بعثات حفظ السلام من أن تكون أكثر كفاءة وأفضل تجهيزا وأكثر أمنا وقوة، مما يستدعي ولايات واضحة وتمويلا مستداما يمكن التنبؤ به.

ونشيد، في هذا الصدد، بالتزام الاتحاد الأفريقي بتغطية ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات دعم السلام الأفريقية بصورة مستمرة. وإن وصول إجمالي المبلغ المحصل في صندوق السلام إلى ١٢٤ مليون دولار – وهو أعلى مبلغ منذ إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٣ – يبرهن على الالتزام الحقيقي للدول نحو التقدم في تفعيل الصندوق. ونتطلع في هذا السياق لأن يعتمد المجلس قرارا يسمح بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن، خاصة وأن هناك نية جادة من قبل الاتحاد الأفريقي لتنفيذ ما جاء في الإعلان المشترك لعام ٢٠١٨ من أجل وضع وتنفيذ أطر عمل بشأن التخطيط المشترك والامتثال في مجال حقوق الإنسان والسلوك والانضباط والمساءلة فيما يتعلق بعمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، عملا بقراري مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

وإيمانا بدور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تسهيل تحقيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها، نرحب بالمشاورات القائمة والجارية بين أجهزة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ونحث على استمرارها ومواصلتها.

وفي موازاة ذلك، هناك العديد من التطورات التي تستحق إلقاء الضوء عليها. فبداية عصر جديد يرى النور في السودان والمصالحة التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا والخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المقرر استكماله في نهاية عام ٢٠٢٠، جميعها أمور إيجابية نأمل أن تصمد وتستمر. ونؤكد على أهمية مواصلة مجلس الأمن لدعم الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق المزيد من التقدم بغية الوصول إلى الهدف الأسمى، ألا وهو، إرساء الأمن والسلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، ندعم كافة الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مبعوثيه الخاصين لتحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، نجدد التأكيد بأن علاقة دولة الكويت مع القارة الأفريقية هي علاقة تاريخية ومتميزة وأن تعاونها وشراكتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي، بحكم تمتعها بصفة مراقب لدى الاتحاد الأفريقي، تحتم مواصلة تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق أهداف خطته التنموية لعام ٢٠٦٣، والتي تتسق وتنسجم مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتنفيذ مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، التي أكد على أهميتها مجلس

الأمن في قراره ٢٤٥٧ (٢٠١٩)، بغية إرساء السلام والاستقرار والأمن في أفريقيا.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الممثلة الخاصة هانا سيروا تيتيه والسيدة فاطمة كياري محمد على إحاطتيهما في هذا الصباح. كما أود الإعراب عن الشكر لجنوب أفريقيا والإشادة بها على تنظيم الزيارة الأخيرة إلى أديس أبابا وعلى تيسير المناقشات التي جرت هناك.

على نحو ما يشير إليه بحق التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/759)، لا تزال الشراكة الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمرا ضروريا على عدة مستويات. ففي سياق السلام والأمن، يمكن أن يؤدي اتباع المنظمتين لنهج مشتركة إلى حدوث تغيير، على نحو ما تجلى في وضع الصيغة النهائية لاتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، نرحب بالاجتماعات المشتركة لاستكشاف الآفاق والزيارات التقنية المشتركة، التي أثبتت بالفعل قيمتها المضافة وستتاح لها فرصة أخرى للقيام بذلك خلال الأشهر المقبلة في الكاميرون وبوروندي. وتكتسي الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نفس القدر من الأهمية التي تكتسيها عمليات حفظ السلام وعمليات دعم السلام. ونحيط علما بالدور الحاسم للاستعراض المشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سياق تنقيح ولاية البعثة.

وفيما يتعلق ببناء السلام والشراكة في إطار سيادة القانون، فإن التعاون في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يظل أيضا أمرا بالغ الأهمية، ليس بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فحسب، بل ومع الشركاء الآخرين أيضا مثل البنك الدولي. وفي حين أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قوية، لا تزال مواصلة تعزيزها أمرا في غاية الأهمية. ونود أن نبدي بعض الملاحظات بشأن هذه المسألة.

أولا، وعلى نحو ما شهدنا مرة أخرى خلال زيارتنا الأخيرة لأديس أبابا، يعكف الاتحاد الأفريقي على بناء هيكل رائع للسلام والأمن، والذي يجب توفير التمويل الكافي له وأن يستند إلى تنشيط صندوق السلام والإطار البالغ الأهمية لضمان احترام حقوق الإنسان. ويجب أن تتمكن عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام في نهاية المطاف من الاستفادة من الحصول على تمويل أكثر مرونة واستدامة وقابلية للتنبؤ.

وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤسسات التابعة لهما على المستوى المواضيعي، على النحو المبين في النقاشات والمناقشات الأخيرة بشأن دور الشباب والمرأة، فضلا عن الصلة بين المناخ والأمن. ويجب أيضا تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى التشغيلي. ويمكن التنسيق بين جداول أعمال المجلسين بشكل أفضل، في حين ينبغي تحسين مواءمة إدارة دورة النزاع واتباع نهج متكامل بين المنظمتين.

يشهد عام ٢٠٢٠ إجراء انتخابات في ١٤ بلدا أفريقيا. وفي هذا السياق، يسرنا أن نلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ممتاز. بيد أننا نعتقد أنه يمكن تعزيزه أكثر من ذلك. فمن ناحية، وفيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، فإن مستوى القدرة التنظيمية لمفوضية الاتحاد الأفريقي أعلى من الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، لا تزال الأمم المتحدة تحظى بميزة نسبية في سياق اتباع نهج متكامل.

وتظل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي شريكين رئيسيين. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن تلك الشراكة تستند في المقام الأول إلى قيم مشتركة، بما في ذلك احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام مواطنينا. فلنعززها جميعا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء في جنوب أفريقيا.

وأتشرف بأن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن وهم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار.

وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره (S/2019/759) عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر السفيرة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيدة هانا تيته، الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما اليوم.

ولئن كان ميثاق الأمم المتحدة يضع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الفصل الثامن من الميثاق يسلم أيضا بالتكامل القائم بين أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يشارك الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جميع أنحاء القارة في تسوية الصراعات في مناطقها. وكثيرا ما تكون المنظمات الإقليمية أشد من يتضرر من النزاعات في مناطق كل منها. وفي معظم الأحوال، هي الأقدر أيضا على معالجة تلك الصراعات، لأن ذلك يرتبط باستقرارها وتنميتها ورخائها.

وقد أقام الاتحاد الأفريقي هيكلا موسعا للسلام والأمن لكفالة السلام المستدام في القارة. وتشكل آلياته جزءا من الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإرساء السلام وتحقيق تطلعاته بإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. وسعيا لتحقيق هذا المطمح ستستضيف حكومة غينيا الاستوائية في مالابو يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر مؤتمرا على المستوى الوزاري بشأن موضوع إسكات دوي المدافع بحلول عام٢٠٢٠، وهو نفس الموضوع الذي سيعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠. وما من شك في أن المشاركة النشطة للقارة الأفريقية بالتعاون مع شركائها الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، أدت إلى حل صراعات طويلة الأمد. وما انفكت المواءمة السياسية والاستراتيجية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية فعالة، كما شهدنا في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. والأمر الواضح أيضا، مع ذلك، هو أن هذا التعاون ينبغي أن يتخذ طابعا رسميا ومنظما إذا أريد له أن يكون فعالا. وقد أُنجز الكثير على مدى ١٢ عاما، من أجل تحسين ذلك التعاون. وقد أعطى اعتماد القرارين ١٨٠٩ (٢٠٠٧) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) قوة دافعة لتنفيذ الفصل الثامن من الميثاق فيما يتعلق بالشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

ونحن ندرك الأثر الإيجابي للإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في ما يتعلق بزيادة التعاون، والتنسيق، والتضافر بين المنظمتين من خلال شراكة استراتيجية، ولا سيما على مستوى أمانتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد أسهمت زيادة التضافر والشراكة الاستراتيجية بصورة إيجابية بالنسبة لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بوضع الأهداف المشتركة والبحث عن حلول مستدامة للصراعات المعقدة في القارة الأفريقية. ومن الواضح أن قضايا السلام والأمن المعقدة التي تواجه القارة، بما في ذلك ضرورة منع الصراعات وتسويتها وإدارتها، تتطلب الشراكة الفعالة والمجدية والتضافر فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. ولذا يرحب الأعضاء الأفريقيون الثلاثة في مجلس الأمن بالجهود الساعية إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية، والتأكد من تقبل جميع الأطراف المعنية، بصدق، الاستفادة من الأدوار التكميلية والمزايا النسبية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجالات من قبيل الوساطة، والدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وإنفاذ السلام، وبناء السلام.

وتتمثل المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه وتشكل الشراكة والتعاون بين المنظمتين في المستقبل في التضافر الجدي والشامل، والنُهُج المشتركة والعامة، والآليات الاستشارية الفعالة. ويوجد أحد أهم المجالات التي يستمر فيها نمو الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن في أفريقيا، ويجب تعزيزه، بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، التقى أعضاء المجلسين في إطار الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الثالث عشر في أديس أبابا. وخلال ذلك الاجتماع، ناقش أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مختلف حالات النزاع في أفريقيا، وبخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، وجنوب السودان ومنطقة الساحل.

وفيما يتعلق بمسألة جنوب السودان كان هناك تقارب بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن ما ينبغي أن يحدث في الفترة التي تسبق الموعد النهائي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية المنشّطة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مما يوضح أن كلا المجلسين يمكن أن يكون لهما فهم مشترك ومواقف مشتركة بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا. غير أن هناك مجالات يكون فيها المجلسان على طرفي نقيض. ومسألة ليبيا مثال على الحالة التي توجد فيها مصالح بخلاف النهوض بعملية السلام، وتنطوي على إمكانية تقويض الشراكة الاستراتيجية بين المجلسين. ففي الجهود الرامية إلى حل المسألة في ليبيا، من الضروري أن يراعي مجلس الأمن أدوار ومساهمات مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك النظر في طلب تعيين مبعوث خاص مشترك.

وتبادل المجلسان أيضا الآراء بشأن القضايا المواضيعية، بما في ذلك المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي من أجل إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وطرائق القيام بزيارات ميدانية مشتركة من كلا المجلسين. وفي إطار متابعة تلك المشاورات، يود الأعضاء الأفريقيون الثلاثة في مجلس الأمن التشديد على النقاط التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى ترجمة بعض الالتزامات التي تعهد بها كلا المجلسين إلى نتائج ملموسة والارتقاء بها. ولتحقيق ذلك، يجب أن نقيم مدى ترجمة مبادئ التعاون والالتزام بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى أهداف عملية ومشتركة في كل من المجلسين. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يسعى لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها فعلا في القرارات السابقة، ولا سيما القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢).

ثانيا، يجب أن ينتقل تركيز المناقشة المتعلقة بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من العموميات بشان الشراكة والتعاون، إلى الخطوات الحاسمة والعملية التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن، بشكل خاص، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بصورة عامة، لتحقيق التنفيذ الكامل لهذه الشراكة الاستراتيجية. وترحب الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بتعهد الأمين العام بإجراء تقييم للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك هيكل وقدرة مكتب الأمم المتحدة في الاتحاد الأفريقي، وفقا لطلب المجلس في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ومن الضروري أيضا أن يحدد مجلس الأمن منظوراته الخاصة بشأن فعالية الشراكة بين المجلسين، استنادا إلى تجارب ونتائج الاجتماع التشاوري المشترك الثالث عشر الذي عقد مؤخرا، من بين أمور أخرى.

في الختام، يثني الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على استمرار الانخراط بين الأمين العام والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل تحسين التآزر بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وتشجيع استمرار الاجتماعات التشاورية بين المجلسين. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية، نفذت الأمانتان مهامهما بعناية. إننا نحث جميع الأطراف المعنية على العمل من أجل التعزيز الفعال للشراكة حتى تسهم في تحقيق سلام وأمن حقيقيين في أفريقيا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.